

## مغالطات في المناقشة الضريبية

بعد سبات عميق، افاق عدد من الساسة والمحللين على الواقع السيء للسياسة الضريبية والاقتصادية، وعادوا ليكتشفوا أن ليس في بلدنا أو حتى لدى الأحزاب والجماعات السياسية أي خطة أو حتى رؤية اقتصادية محددة. هذه الصحوة سببها "نعرة" شعروا بها عندما تناهى إلى مسامعهم أن الحكومة تبحث عن موارد مالية جديدة لسدّ حاجات إنفاق وزاراتها عبر رفع الضريبة على القيمة المضافة أو غيرها من الوسائل. في طرفة عين، غصّ الأثير بشعارات رنانة تستجدي رضى أذن المواطن الذي اعتاد سماع مغالطات اقتصادية حتى أضحت حقائق في وجدانه، وخصوصاً أن الصوت الحكيم كان في الفترات السابقة خافتاً في أحسن الأحوال. المغالطة - أو بالأحرى الغلط - هو اعتبار الدولة كائنًا غريباً بلا وجه مهمته التأمّر على الناس وسلب أموالهم بغية تبذيرها وسرقتها. صحيح أن الأهدار والفساد يستشريان في القطاع العام (والخاص أيضاً)، وصحيح أن عدداً من أجهزة الدولة يستبعد، وأحياناً يعادي المواطن. لكن هذه الدولة ليست غريبة والمواطن هو، شاء أم أبى، جزء لا يتجزأ منها، مهما بلغ إهمالها له. إن اللبناني عضو مشارك في هذه الجمعية العمومية بما أن كثيرين ينظرون إلى الوطن بوصفه شركة (الشراكة الوطنية، المشاركة في الحكم، إلخ...) وهو أوصل من أوصل إلى مجلس النواب طوعاً، أو ترغيباً أو ترهيباً، وحتى بالإنكفاء. وحكام هذا البلد السابقون والحاضرون المؤتمنون على (عدم) حسن إدارة القطاع العام معروفون، والشاشات تغصّ بصورهم وأصواتهم وأدائهم حتى درجة الغثيان. هم الذين تناوبوا على هتك عرض الدولة ومن ثم التشهير بشرفها. والمواطن نفسه ليس بريئاً، بل هو المشارك الأول في وليمة أكلة الجبنة، أكان عبر إيصال ممثليه، أو بالنسبة إلى كثير من المواطنين بالافادة من غنائم هذه الدولة الربيعية.

## أخطاء شائعة

المغالطة الأخرى هي في عدم واقعية ما ينتظره المواطن من الدولة، لكثرة سماعه للسياسيين. فالجميع تقريباً يطالب بخفض الإيرادات عبر خفض الضرائب (أو حتى بإلغائها)، وزيادة الإنفاق عبر تحسين الخدمة وتوسيع إطارها حتى تشمل الجميع، وتقليص الدين العام (والتخلص منه بطريقة سحرية)، وذلك كله في آن واحد. والسبيل المطروح لبلوغ هذه الجنة، هو التخلص من الأهدار والفساد. أما الجهة الموكلة بهذا العمل الجبار فهي نفسها التي أوصلتنا إلى جهنم، أي الطبقة السياسية الموروثة منذ عهد الاستقلال مطعمة بأمرأء الحروب وأسيادها. ولا يدرى المواطن المسكين أن المناقشة السياسية على جنس الملائكة التي اعتاد سماعها لا علاقة لها بكيفية التنافس والاختلاف السياسي المفترض أن يقوم حول خيارات، لأنه ليس في إمكان اقتصاد حر أن يتوسع في الإنفاق وأن تكون ضرائبه متدنية فيما لا يحمل أي ديون، في آن واحد. على الأحزاب السياسية أن تتقدّم بخيارات منطقية تتنافس في ما بينها، ويختار من بينها المواطن عبر الاقتراع، ما يرى أنه الأصلح. قد يختار حزب اليمين الذي يطرح خفض الضرائب وتقليص الأعباء الاجتماعية من أجل تحفيز النمو ورفع مستوى الدخل وتوفير فرص عمل، أو يفضل حزب اليسار الداعي إلى جعل الضريبة أكثر تصاعديّة، ورفع مستوى التقديمات الاجتماعية للطبقات المتوسطة والفقيرة، إلخ. حذار من السياسي أو الخبير الاقتصادي الذي يوهم الناس أن الفساد والأهدار هما مصدر الخلل في مالية الدولة أو الاقتصاد. صحيح أنهما يزيدان في الطين بلة، لكن المشكلة تكمن في انعدام التوازن بين الإيرادات والنفقات، مما يجعل الخدمة سيئة في أحسن الأحوال، والعجز والدين متناميين بطريقة مستدامة. المغالطات كثيرة. يقولون ان الدولة لا تؤمن الكهرباء. الصحيح ان الدولة لا تؤمن الكهرباء بمعدل 24 ساعة في اليوم. يقولون ان جميع الطرق محفّرة، والصحيح ان بعض الطرق في أحسن حال، وبعضها الآخر في وضع غير مقبول. يقولون ان التغطية الصحية معدومة. والصحيح أن وزارة الصحة والضمان الاجتماعي يغطيان حاجات المواطنين الصحية وكأننا في دولة اشتراكية، علماً ان مجال التحسين واسع، ووضع عدد من المستشفيات الحكومية مزر. يقولون إن ليس لكل تلميذ مقعد في مدرسة، والصحيح ان عدد المقاعد والأساتذة يفوق الحاجة، لكن المشكلة هي في توزيعها بين المناطق، وفي تهريب جزء من الموازنة التربوية لمصلحة

عدد من المحميات التربوية الدينية والخاصة، وهذا جزء يسير من المغالطات الشائعة. يقولون ان الضرائب المباشرة باهظة، لكن معظم المواطنين يدفع أقل من خمسة في المئة من إيراده المصرح به، وأقل من واحد في المئة من إجمالي دخله الحقيقي. يقولون ان الضريبة على القيمة المضافة غير عادلة لأنها غير تصاعدية، لكن الإعفاءات على بدلات الإيجار والمواد الغذائية الأساسية تجعلها تصاعدية بامتياز، ولا بأس من توسيع مروحة الإعفاءات لجعلها أكثر تصاعدية. يقولون ان الضريبة على البنزين تضرب الفقير، والحقيقة أنها تصيب أكثر أصحاب السيارات الفاخرة التي تستهلك القدر الأكبر من الوقود. يقولون ان الفوائد مرتفعة، وهي كانت كذلك في الماضي، لكن اليوم يمكن المواطن أن يحصل على قرض سكني بفائدة أدنى مما تدفع الدولة على ديونها. أما القروض للمؤسسات السياحية (بما فيها المطاعم) والصناعية (بما فيها الأفران) والزراعية والتكنولوجية، فتفيد من معدلات دعم توصل الفائدة إلى صفر في المئة.

### المشكلة في حجم الاقتصاد

لا تكمن المشكلة في نسب الضرائب أو حتى في الإنفاق، بل في حجم اقتصاد لا يزال هزيلًا، لتكون النتيجة معدلات أجور متدنية جداً في مجملها لبلد يستورد معظم موارده الأولية ومنتجاته الاستهلاكية. حتى لو اختفى الفساد فجأة وحكمت الملائكة هذا البلد، ستبقى المعضلة هي عينها، ما دام ان الناتج المحلي يقل عن 50 مليار دولار والحد الأدنى للأجور يقل عن ألف دولار والأجور الأخرى نصف ما يجب أن تكون عليه. ان اقتصاداً بالحجم المذكور كفيلاً بانتاج إيرادات ضريبية تكفي الدولة للقيام بكل واجباتها، بما فيها تقليص حجم الدين وتمكين المواطن من دفع جزء أكبر من إيراداته لمصلحة الضرائب، ورفع مستوى عيشه. ان بلوغ هذا المستوى ليس صعباً، خصوصاً في ظل قدرات تمويلية لدى المصارف تنوق إلى التوظيف في مشاريع إنتاجية. لكن هذا النوع من الاستثمار الطويل الامد في طبيعته يتطلب استقراراً أمنياً وتشريعياً، والدليل النمو الهائل الذي حققه الاقتصاد حتى في ظل أزمة مالية عالمية وإقليمية. هذا هو الصحيح الذي يتهرّب من تحمل مسؤوليته السياسيون ومن يصدقهم من الخبراء، ممن يتقاذفون كرة المسؤولية في ما بينهم، وهم جميعاً مرتكبون، يوهمون المواطن بأنه خارج الدولة، لكنها هي في المحصلة ملكه، وتالياً مسؤوليته.

رمزي الحافظ